

اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: مآلات الوضع الأمني بالعاصمة الليبية

مقدم الحلقة: محمد كريشان

ضيفا الحلقة:

- عبد الحميد النعمي/أستاذ العلوم السياسية المتخصص في تنظيم شؤون الدولة

- عارف التير/باحث بمركز الوطن للدراسات السياسية والإستراتيجية

تاريخ الحلقة: ٢٠١٣/١١/١٧

المحاور:

- تصرفات طائشة للمليشيات

- مخاوف من عزل طرابلس دوليا

- تشابه مع الحالة العراقية

- خلافات بين الحكومة والبرلمان

- خيار التدريب في الخارج

محمد كريشان: أهلا بكم، اختطف مجهولون نائب رئيس جهاز المخابرات العامة الليبي، العقيد مصطفى نوح بعد وصوله إلى مطار العاصمة طرابلس، وقع هذا وسط توتر أمني وإضراب عام في المدينة للمطالبة بإنهاء المظاهر المسلحة فيها.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه من زاويتين: ما هي المآلات المحتملة للتوتر الأمني في العاصمة الليبية طرابلس في ظل انتشار التشكيلات المسلحة بالمدينة، وما هي الخيارات المتاحة أمام الحكومة الليبية للخروج من هذا الوضع والمُضي في عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة؟ كيف السبيل لإقرار الأمن في العاصمة الليبية طرابلس؟

سؤال بات يضغط الليبيين حكام ومحكومين، منذ أحداث الجمعة الماضية، أجواء

الحداد تخيم على طرابلس وقد بدأ أهلها إضراباً عام للمطالبة بإنهاء المظاهر المسلحة فيها فيما تظاهر عدد منهم أمام مقر المؤتمر الوطني العام للمطالبة بسحب الثقة من حكومة علي زيدان وتشكيل حكومة أزمة، لكن تبدو مساحة التحرك أمام المؤتمر والحكومة محدودة، فكما أختطف نائب رئيس جهاز المخابرات العامة اختطف من قبله رئيس الوزراء الليبي نفسه.

### [تقرير مسجل]

**مريم أوباييش:** هدوء إضراب وحداد وطني في العاصمة الليبية المضطربة بسلاح أبنائها، ثلاثة أيام من الحداد بعد مقتل ثلاثة وأربعين شخصاً برصاص المسلحين، وفي اليوم الأول يختطف نائب رئيس المخابرات الليبية ورئيس وحدة التجسس مصطفى نوح من قبل مسلحين مجهولين، لم يكن سرا أن ليبيا ما بعد الجمعة الدامية قد تنزلق نحو الأسوأ، حتى المؤتمر الوطني العام علّق جلسته وأخلى قاعة الاجتماعات بعد أنباء عن احتمال توجه متظاهرين غاضبين إلى المقر، سبق ذلك وقوع اشتباكات بين مجموعتين مسلحتين جنوب شرق طرابلس، أين الدولة في كل هذا؟ من المؤكد أن أركانها وحتى اللحظة هشّة ولا تستطيع حتى حماية المسؤولين فيها، فالعلاقة بين رئاسة المؤتمر الوطني العام ورئاسة الوزراء ليست على ما يرام، وليس فخرأ أن يختطف رئيس وزراء دولة كما حدث في العاشر من أكتوبر الماضي من قبل مسلحين ويحرر من طرف مجموعة مسلحة أخرى. الدولة الليبية التي طالبت الشعب بالنزول إلى الشارع احتجاجاً على المظاهر المسلحة، لم يتعدّ دورها إصدار بيانات تندد بالعنف وتحصي عدد القتلى والجرحى، كما تبقى جهود فرض الأمن تنحصر في مشاريع مستقبلية تعتمد على مساعدة الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، أي وعود بتدريب القوات الليبية التي قد تشمل عناصر ليس سجلها مشرقاً وفق وصف مسؤول عسكري أميركي، وأي حل خارجي سيكون ناجعاً في أزمة ليبية بحثة تستدعي حوار جادا بين جميع الأطراف هدفه مصلحة البلد قبل كل شيء، قد يبدو ذلك صعباً وبالغ التعقيد بسبب النعرة القبلية والخلافات بين المجموعات المسلحة، ليبيا ما بعد القذافي في مفترق طرق وعر ولن تعرف طعم الاستقرار إلا إذا توقف سفك الدماء بين أبناء الوطن الواحد قبل فوات الأوان.

## [نهاية التقرير]

**محمد كريشان:** معنا في هذه الحلقة من طرابلس الدكتور عبد الحميد النعمي أستاذ العلوم السياسية المتخصص في شؤون تنظيم الدولة، والدكتور عارف التير الباحث بمركز الوطن للدراسات السياسية الإستراتيجية، أهلاً بضيفينا، لو بدأنا بالدكتور عبد الحميد النعمي: بتقدير كدكتور إلى أين تسير هذه الأحداث في العاصمة طرابلس؟.

**عبد الحميد النعمي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، طبعاً كما أشرت بالتقرير أن الأوضاع الآن في ليبيا فعلاً في منزلق خطير جداً وتتطلب قراراً جريئاً، طبعاً من جانب المؤتمر بالدرجة الأولى لأن الحكومة رأينا ما يمكن أن تقدمه في المدة الماضية وأنا أتصور أن لديها في جعبتها المزيد خاصة فيما يتعلق بمعالجة قطاع الأمن، لأنها تعاملت مع قطاع الأمن بلا مبالاة ولكي لا نقول شيء آخر، فعلاً كان يجب أن يتم تنظيم قطاع الأمن منذ الأسابيع الأولى لتشكيل الحكومة، ولكن لم نر قرارات جادة ولا خطة متكاملة لتنظيم قطاع الأمن وتنظيم حمل السلاح وتنظيم العلاقة ما بين الثوار الذين أطاحوا بالنظام السابق وما بين أجهزة الدولة الجديدة، فالحكومة فعلاً لم نر منها إلا العجز والتسويق والوعود التي لم يتحقق منها شيء.

**محمد كريشان:** مسؤولية الحكومة وما هي الخيارات المتاحة إليها سنعود إليها بالتفصيل أكثر بعد الفاصل، ولكن إذا أردنا أن نعرف إلى أين يمكن أن تسير الأمور من الناحية الأمنية في ظل هذه المليشيات التي تبدو أنها خارج نطاق السيطرة وتتصرف كما تريد، برأيك أين يمكن أن تصل الأمور؟

**عبد الحميد النعمي:** يبدو أنه لازال هناك فرص لحوار وطني ولمتفاهمات، فيما يتعلق بالأوضاع على الأرض نلاحظ أن هناك لازال هناك قدر كبير من الانضباط وقدر كبير من التفاهم ما بين المجموعات الرئيسية التي تملك القوة الفعلية على الأرض، يعني الوضع ليس بهذا السوء فيما يتعلق بمستقبل البلاد أو بمستقبل النظام الجديد، لكن الأمر يتوقف عليه وقفة جادة لوضع ترتيبات جديدة بمعزل عن الحكومة، لأن المؤتمر الوطني الآن فعلاً قدم عدة محاولات لسحب الثقة من الحكومة ولم يتمكن من توفير الأغلبية اللازمة نتيجة لطبيعة الكتل السياسية وتناحرها داخل المؤتمر الوطني، وبالتالي لم يتمكن من توفير الأغلبية اللازمة، إذن أي حل في هذا الاتجاه هو ميؤوس منه.

**محمد كريشان:** هو أيضاً من الأشياء التي تصعب الأمور دكتور، وهنا أسأل الدكتور عارف التير عندما نتحدث عن هذه الميليشيات المسلحة في طرابلس البعض يصنفها أن بعضها قادم من خارج طرابلس، بعضها من أبناء طرابلس، وبعضها كان في طرابلس وغادر، إذا تحدثنا عن الميليشيات الباقية سواء من أبناء طرابلس أو من أتى من خارجها، ما الذي جعلها لحد الآن تتمترس وراء الاحتفاظ بسلاحها والتصرف بهذا الشكل؟

**عارف التير:** أولاً أخي حقيقة أحييك وأتقدم بالتعازي إلى ضحايا مجزرة يوم الجمعة ونتمنى الشفاء العاجل لجرحانا، ما ذكرته حقيقة تساؤل نحن كعلوم سياسية نطرحه، لماذا هذا التأخير؟ من وراء سبب عدم بقاء هذه الميليشيات أو هذه الكتائب وهؤلاء الثوار؟ نحن الآن نتساءل لماذا هذا التأخير؟ هناك تأخير في بناء الجيش، هناك تأخير في بناء الشرطة، من الذي يدفع بهذا الاتجاه؟ من يدفع بهذا الاتجاه مصلحته في بقاء هذه الكتائب وهؤلاء الثوار، هؤلاء بعضهم حقيقة أقولها لك بعضهم لا يذهبوا إلى العمل أو لا يلتحق بهذه إلا في يوم واحد في الأسبوع أو يوم واحد في خمسة عشر يوماً ويتقاضى مرتبا وصُرفت له مرتبات، هذا خلق وضعاً غير طبيعي، كان الأجدى والأصح أن يتم تفعيل وضع خارطة طريق علمية عملية قابلة للتطبيق في تفعيل الجيش والشرطة منذ البداية، ولهذا لربما اختلف مع دكتور وأستاذي الفاضل الدكتور عبد الحميد النعمي في أن المسألة تتعلق بالمؤتمر أكثر من الحكومة، نحن نعلم أن الحكومة جهاز تنفيذي ولكن من يملك سلطة إصدار القرار؟ من يملك سلطة الرقابة؟ من يملك سلطة التشريع؟ تملكه القناة التشريعية ونحن نعلم حقيقة في العلوم السياسية أن النظام الليبرالي فيه السلطة للبرلمان، والنظام الرئاسي رغم أن السلطة للرئيس ولكنه مقيد، ونحن شهدنا ما تم في الولايات المتحدة الأميركية من سلطة الكونغرس على مخصصات الموازنة التي طلبها الرئيس باراك أوباما، علينا أن نتحرى الدقة فيمن يعرقل سير الجيش والشرطة ومن يملك هذا القرار، يملكه المؤتمر، وكان عليه أن يهيب الأجراء وعليه..

### **تصرفات طائشة للميليشيات**

**محمد كريشان:** من الذي يقف وراء هذه الميليشيات عندما تصفها المديرية التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش تصف تصرفاتها بأنها تصرفات طائشة لميليشيات غير خاضعة للمسائلة، في النهاية هذه الميليشيات لا بد أنها تتبع مراكز

قوى معينة مالية أو سياسية أو أمنية، لمن هي هذه الميليشيات؟

**عارف التير:** أنا أقول لك، سيدي هذه الكتائب تكونت عقب الثورة، بعضها يتبع إلى المناطق، بعضها يتبع إلى.. والأغلبية تتبع إلى هذه المناطق، بعضها أنشئ بعد الثورة أنشأ درع ليبيا، أنشأ ثوار ليبيا الذين يتبعون رئيس المؤتمر، أنشأ الإسناد الأمني، أنشأت اللجنة الأمنية، هذه أنواع المسميات، هناك بعضها من يتبع الدولة، وبعضها فعليا لا يتبع الدولة، هذه بعضها تكونت من المناطق التي قدمت من خارج طرابلس، بعضها تكون من سكان طرابلس لا ننكر ذلك، ولكن كان على المؤتمر الوطني والحكومة.. أنا هنا لا أحمل المسؤولية للمؤتمر فقط ولكن حتى الحكومة لديها جانب من التقصير، ولكن كيف نهئى لهذه الحكومة الظروف اللازمة وإصدار التشريعات اللازمة التي يمكن أن تؤسس لجيش وشرطة حقيقيين.

**محمد كريشان:** ولكن عندما تأتي ميليشيات وهنا أسأل الدكتور عبد الحميد النعمي: عندما تأتي ميليشيات من مصراتة ومليشيات من زنتان مثلما قال بناء على الأساس الجهوي، وتبقى في طرابلس ولديها سلاح وبالطبع لديها رواتب ولديها أسباب المعيشة وتسكن في فلل مثل منطقة غرغور وهي منطقة راقية وكان يسكن بها كبار مسؤولي الدولة، هؤلاء لا بد أن لهم جهة معينة تقف وراءهم وإلا لما استطاعوا البقاء وتعكير مناخ الاستقرار والهدوء الذي يريده أهل طرابلس؟

**عبد الحميد النعمي:** بالتأكيد وجود هذه المجموعات في طرابلس طبعاً ناتج عن تطور الوضع الداخلي بشكل عام منذ الثورة، فبقدر ما نلاحظ أن وجودهم في العاصمة يشكل أو يوفر نوعاً من التوازن ويوفر نوعاً من الاستقرار، لنقول مثلاً استقرار أو توازن الرعب أو توازن القوى وهذا ما لاحظناه طبعاً في المدة الماضية، بقدر ما هذه المجموعات أو بعض العناصر المحسوبة على هذه المجموعات دأبت على القيام بممارسات استفزازية للمواطنين وأهالي طرابلس بالذات وهذا طبعاً ما دفعهم للاحتجاج، وبذلك نحن لا نلوم المواطنين على ممارسة حقوقهم وممارسة تقديم طلبات بالطريقة التي يرونها مناسبة، ولا نلقي باللوم على الذين نظموا مثل هذه المسيرات لأن هذا واجبهم، ولكن يجب أن نلقي باللوم على من استعمل السلاح ومن استعمل القوة في مثل هذه المناسبات، هذا الاحتجاج أمر طبيعي والتظاهر أمر طبيعي ولكن استعمال القوة

واستعمال العنف في مواجهة المدنيين هو من يجب أن يخضع للمسائلة ويجرى فيه تحقيق مفصل ويتم التعرف على الجناة من أي طرفٍ كان.

### مخاوف من عزل طرابلس دولياً

**محمد كريشان:** ولكن هذه الأجواء دفعت الأمم المتحدة مثلاً إلى بحث إجلاء موظفيها وكذلك الإتحاد الأوروبي وبعض السفارات تبحث هذا الأمر هذه الأيام، هل يُخشى أن تصبح طرابلس عاصمة معزولة دولياً ودبلوماسياً بسبب هذه الأوضاع؟

**عبد الحميد النعمي:** لا أتصور أن الأمور ستتفاقم إلى هذه الدرجة لأن قادة الفصائل من الثوار وأيضاً قادة الكتل السياسية والأحزاب مدركين خطورة هذا الموقف، وأنا أعتقد أن ما حدث في أعقاب الجمعة الماضية هو مجرد هزة، هي فعلاً هزة عنيفة ولكن ربما كانت ضرورية للفت الأنظار لهذا الوضع الهش، كما أشرت بقدر ما نحن بحاجة إلى وجود هذا التوازن أو ضامن لاستقرار الأوضاع في العاصمة، يعني في حالة خروج بعض الكنائب من العاصمة لا بد أن يتم تعويض هذا الخروج بتواجد رسمي من قبل مؤسسات تابعة للحكومة، الجيش أو الشرطة أو غيرها..

**محمد كريشان:** وهنا ندخل في المسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة، ولهذا نريد أن نعرف بعد الفاصل ما هي الخيارات المتاحة حقيقة أمام الحكومة الليبية للخروج من هذا الوضع الحالي، البعض أشار إلى مسؤولية المؤتمر ولكن أيضاً الحكومة باعتبارها الأداة التنفيذية والتي تملك استعمال القوة الشرعية، لنا عودة إلى هذه النقطة بعد الفاصل نرجو أن تبقوا معنا.

### [فاصل إعلاني]

**محمد كريشان:** أهلاً بكم من جديد ما زلتم معنا في هذه الحلقة التي نتناول فيها مآلات الوضع الأمني في العاصمة الليبية طرابلس بعد اختطاف نائب رئيس جهاز المخابرات العامة، دكتور التير برأيك ما هي الخيارات المتاحة الآن عملياً أمام الحكومة؟

**عارف التير:** والله شوف أخي محمد كريشان الحقيقة أنا أؤيد ما قاله أستاذي الفاضل عبد الحميد إننا ما زلنا في ليبيا دولة اجتماعية قبل أن تكون سياسية، وهناك الكثير من

الخيارات أمام الحكومة، أول هذه الخيارات ليس الحكومة وحدها ولكن حتى أمام المؤتمر، يجب أن يدرك هذا عليهم الآن التكتاف والتعاقد والتعاون والتآزر في سبيل إنقاذ هذا الوطن، يجب عليهم الآن حل كافة التشكيلات التي أنشأت في السابق، عليهم البدء فعلياً في بناء الجيش والشرطة وليس هناك صعوبة وأنا أعلم علم اليقين أن بإمكانهم خلال شهرين إنشاء جيش من جميع مناطق ليبيا ولو أدى بكل منطقة أن تنشأ ببعض أبنائها، ويتم خليط الجيش والشرطة لديهم تراتبية معينة ولديهم كتائب وسرايا وفصائل ولديهم جمعا شهريا وجمعا يوميا وصباحيا، الحكومة عليها أن تسعى إلى هذا، هذا إذا أردنا أن نبني وطننا.

**محمد كريشان:** الحكومة ما فتئت تقول هذا الكلام، ولكن هل تملك الإمكانية الحقيقية اللوجستية على الأرض للوقوف في وجه هذه المجموعات المسلحة في انتظار أن يتشكل الجيش أو القوة الأمنية لما يجب عليه أن يكون من كفاءة؟

**عارف التير:** طبعاً أنا أؤيد رأيك في أنه لا يجب أن نترك فراغاً، من سيُسلم لمن؟ لا بد أن نطرح هذا السؤال، الآن هناك قرار رقم ٢٧ ويقول: على جميع التشكيلات المسلحة مغادرة طرابلس، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه من سيُسلم لمن ولماذا هذا التقاعس؟ أنا أدعو بأنه لا يجب أن يكون هناك فراغ داخل طرابلس، مؤقتاً هناك الدروع هناك اللجنة الأمنية ولكن يجب أن نسعى في بناء الجيش، لماذا لا يتم بناء الجيش لماذا لا يتم بناء وحدات قادرة تابعة للحكومة؟ إذا كانت جميع التشكيلات السابقة تتبع أو حتى غرفة ثوار ليبيا تتبع إلى رئيس المؤتمر باعتباره القائد الأعلى ورئاسة الأركان أنشأها المؤتمر فأين هي الحكومة، ماذا تملك الحكومة؟ ولهذا أنا أقول عليهما الاثنان أن يتعاضدا وأن يتآزرا في سبيل إنقاذ الوطن، عليهما أن يشكلا لجنة مشتركة منهما الاثنان لمحاولة الخروج وإنشاء جيش وشرطة فاعل قادر على مواجهة هذه التحديات.

### تشابه مع الحالة العراقية

**محمد كريشان:** يعني مثلا في الحالة العراقية دكتور النعمي، في الحالة العراقية تم حل الجيش وأجهزة الأمن العراقية، في الحالة الليبية ما الذي جرى حتى تكون الآن مطروحة مسألة إعادة بناء الجيش وإعادة بناء المؤسسة الأمنية وكأن شيئا لم يكن موجوداً من قبل؟

**عبد الحميد النعمي:** الحالة الليبية هي شبيهة إلى حد كبير بالحالة العراقية مع اختلاف الأسباب واختلاف الوسائل، بالنسبة لليبيا في عهد القذافي تم حل الجيش التقليدي بقرار من القذافي نفسه وتم الاعتماد وتم إنشاء كتائب أمنية تدين له بالولاء شخصياً وهي تابعة إليه مباشرةً وتقاد من قبل أبنائه، أما الجيش التقليدي فتم حله بشكل نهائي، وعندما قامت الثورة لم يكن هناك جيش بمعنى الكلمة، فالتركيبة كانت تركيبة غريبة جداً، تركيبة الجيش الليبي كانت تشبه تركيبة الجيش المقلوب، الهرم المقلوب، بحيث تجد الأعداد الكبيرة جداً من الضباط والرتب العالية وكبار السن وتجد أعداداً قليلة جداً من الجنود الذين يمكن توظيفهم والاستعانة بهم، إذن فعلاً وصلنا لحالة شبيهة بحالة الجيش العراقي.

### خلافات بين الحكومة والبرلمان

**محمد كريشان:** هل هذا الوضع ازداد سوءاً بسبب ما يقال عن خلافات بين الحكومة وبين البرلمان أو المؤتمر، وبسبب ضعف الحكومة من ناحية وانقسام البرلمان أيضاً من ناحية أخرى، يعني حتى المؤسسة السياسية ليست منسجمة حتى نستطيع أن نجد مؤسسة أمنية قوية؟

**عبد الحميد النعمي:** لا علاقة للبرلمان بمثل هذا الأمر، هذه قضية تنفيذية والحكومة لديها كامل الصلاحيات وهي قدمت برنامجاً منذ البداية برنامجاً فوضفاً وغير دقيق، ولكن الجوانب التنفيذية وجوانب بناء الجيش وإعادة تنظيم قطاع الجيش والشرطة هي من مسؤولية الحكومة، الحكومة لم تواجه هذا القطاع ببرامج حاسمة وبخطوات جريئة، الحكومة هي التي ارتبكت في التعاطي مع الملف الأمني وبالتالي فعلاً لم يتحقق الكثير على هذا الجانب، ووجدنا نفسنا في نهاية المطاف أمام حكومة عاجزة وهذه المجموعات المسلحة تزداد تشابكاً مع الأوضاع العامة للحياة السياسية ومع الاقتصاد ومع القبائل وغيره.

**محمد كريشان:** لهذا ربما يمكن أن نفهم هذه المطالبات بسحب الثقة من هذه الحكومة وتشكيل حكومة أزمة، دكتور عارف تير هل تعتقد بأن هذا يمكن أن يشكل مخرجاً جيداً للوضع الحالي؟



**عارف التير:** أنا أتوقع وربما قد يكون توقعي مخطئاً في أنه حتى لو غيرنا الحكومة لن يتغير الأمر، الحكومة هي فعلاً جهاز تنفيذي ولكن التنفيذ إذا لم تهيئ له الأسباب الحقيقية الصادقة هنا نفع في مشكلة، نحن نعلم أن هناك أجساماً موازية للحكومة، هناك غرفة ثوار ليبيا، هناك اللجنة الأمنية، وهناك الدروع، جميع هذه موازية، هذه عبارة عن أجهزة صرف لها مخصصات عبارة عن أجهزة تمارس صلاحيات الجيش والشرطة، إذن لماذا لم يتم إنشاء الجيش والشرطة، من أنشأ هذه.. بعضها يتبع رئيس المؤتمر مباشرة، إذن كيف يستقيم الأمر أن نقول أن الأمر تتحمله الحكومة لوحدها، الحكومة لا تملك وصرح بهذا زيدان، أمس في تصريح زيدان قال هذا الكلام، قال ليس لدى وزارة الداخلية ما يمكنها أن تواجه به هذه المشاكل التي حصلت يوم الخميس، بل كيف نحن علينا إذا أردنا وأنا أقولها لك ولمشاهدينا الكرام إذا أردنا أن نبني هذا الوطن على المؤتمر والحكومة أن يتكاتفا وأن يجدا مخرجاً لهذا البلد، ليس هكذا تدار الدول، تدار بالوطنية، تدار بالإخلاص، تدار بتشخيص الحالة، تدار بوضع سياسات رشيدة عقلانية قادرة على الاستجابة لمطالب الناس.

### خيار التدريب في الخارج

**محمد كريشان:** هناك أيضاً دكتور التير حديث عن إمكانية اللجوء إلى دول مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا أو حتى تركيا وإيطاليا لتدريب القوات الليبية وتأهيلها أو إعادة تأهيلها، هل تعتقد أن هذا الخيار وارد أمام الحكومة الآن؟

**عارف التير:** والله حقيقةً أنا في تقديري الشخصي ولست خبيراً إستراتيجياً في المجال هذا ولكن أنا أعتقد أن يتم تدريبهم داخل ليبيا أفضل من تدريبهم خارج الوطن، كم ستدرب أنت ألف ألفين ثلاثة أربع خمسة ولكن لو يتم جمع البعض لو يتم مخاطبة المجالس المحلية جميع المجالس المحلية في ليبيا بالدفع بعشر أشخاص عشرين شخصاً وتجميعهم في مراكز معينة للتدريب أعتقد واستجلاب مدربين بالتعاون مع الأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول المتقدمة في هذا المجال، كتجربة كوسوفو وتجربة جنوب إفريقيا تجربة رواندا، هذه التجارب يجب الإطلاع عليها، يجب الاستفادة من هذه التجارب في البناء، هناك دول بلغت مراحل معينة واجتازت هذه الأزمات.

**محمد كريشان:** هل ليبيا يمكن أن تكون من هذه الدول التي يمكن أن تجتاز هذه الأزمة،

الدكتور نعمي في نهاية البرنامج هل تعتبر أن ليبيا قادرة عبر هذا الأسلوب أن تتجاوز هذه الأزمة الحالية؟ أقصد اللجوء إلى تدريبات خارجية أو حتى في ليبيا.

**عبد الحميد نعمي:** لا لا، أنا أتفق مع الدكتور التير أن التدريبات الخارجية تأثيرها محدود جداً ولسنا بحاجة إليها وتجربتنا في السابق عن طريق الناس اللي تدرّبوا في أوروبا وفي تركيا والإمارات عندما عادوا لليبيا، تبخروا داخل المجتمع الليبي وتشتتوا بين المناطق ولم تستفد منهم الإدارة، المشكلة مشكلة إدارية بالدرجة الأولى على مستوى رئاسة الوزراء، رئاسة الوزراء لم تشكل خلية أمنية دائمة من كفاءات كان بإمكانها حل هذه المشكلة ووضع إستراتيجية فعالة من البداية، فعلاً كان من الممكن إنشاء مراكز تجنيد وإعلان عن تجنيد مجموعات جديدة من الشباب ويمكن في خلال ثلاثة أو أربعة شهور يتم تجنيدها، ليس من خلال المجالس المحلية وليس من خلال الكتائب وليس من خلال قبائل، يجب أن يلتحق بالجيش على أساس شخصي وعلى أساس الكفاءة والرغبة الشخصية ويتم تدريبها، الحكومة الليبية لديها إمكانيات سواء إمكانيات بشرية أو إمكانيات مادية، المشكلة الرئيسية في الكفاءة والإرادة.

**محمد كرشان:** شكراً جزيلاً لك الدكتور عبد الحميد نعمي أستاذ العلوم السياسية المتخصص في تنظيم شؤون الدولة، شكراً أيضاً لضيفنا الدكتور عارف التير الباحث بمركز الوطن للدراسات السياسية والإستراتيجية، بهذا مشاهدينا الكرام نكون قد وصلنا إلى نهاية هذه الحلقة دتم في رعاية الله والى اللقاء.